اقتصاد
الاثنين
العدد: (1841)
16 / 1 / 2017م
17 / ربيع الثاني / 1438هـ

3,6 مليار إيرادات جمارك رقابة محافظة صنعاء

صنعاء- "الميثاق"
بلغت إيرادات جمارك رقابة محافظة صنعاء خلال العام الماضي ثلاثة مليارات و611 مليوناً و856 ألف ريال.
وأوضح مدير عام جمارك رقابة المحافظة علي حميد أن إيرادات رسوم السيارات والبضائع خلال العام الماضي بما فيها إيراد التخفيض الجمركي لترسيم السيارات والآلات والمعدّات بلغت ثلاثة مليارات و254 مليوناً و586 ألف ريال.
وبيّن أن المبالغ المحقّقة العام الماضي من التحصيلات عن البضائع المهرّبة بلغت 357 مليوناً و270 ألف ريال منها 160 مليوناً و748 ألف ريال رسوم جمركية.
وأشاد حميد بجهود الموظّفين والعاملين في جمارك رقابة صنعاء ودورهم في مكافحة تهريب البضائع، مؤكداً الحرص على تحقيق زيادة ملحوظة خلال العام الجاري وخاصةً في ظل الظروف التي تمر بها البلاد جرّاء العدوان والحصار.

الميثاق

الغموض يحيط بمصير 400 مليار طُبعت في روسيا وذهبت إلى عدن!

يحيط الغموض مصير 400 مليار ريال طُبعت في روسيا بواسطة شركة "غوزناك"، أرسل منها 200 مليار إلى فرع البنك المركزي بعدن، بعد جدال استمرّ عدّة أشهر.
وفيما زعمت "حكومة فنادق الرياض" بصرف رواتب لأكثر من 200 ألفاً من الميليشيات التابعة لها وبعض الموظّفين في المحافظات الخاضعة لسيطرتها، فإن الموظّفين في العاصمة صنعاء والكثير من محافظات الجمهورية لم يتسلّموا إلا نصف راتب شهر واحد فقط بعد تعثّر أربعة شهور، ما يؤكد على كذب هادي وادعائه بأنه مسؤول عن كل اليمنيين وأنه سيصرف رواتب الموظفين في جميع المحافظات.

وأظهرت تصريحات "الحكومة العميلة للرياض التي يرأسها المرتزق بن دغر" تناقضات كبيرة فيما يخّص رواتب موظّفي الدولة في جميع المحافظات، فبعد أن وضع بن دغر شروطاً تعجيزية لدفع الرواتب تمثّلت في تحويل صنعاء موارد بعض الجمارك والضرائب والرسوم وكل فائض نشاط المؤسسات الحكومية وكل دعم المنظّمات الدولية إلى عدن، عاد ليقول إنه وجّه وزارة المالية بإرسال الأموال إلى جميع المؤسسات الحكومية وفي جميع المحافظات واتّخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتنفيذ ذلك، وأنه "لن يكون هناك بعد اليوم موظّف في اليمن بلا راتب".

وزاد من تعقيد الأمر إعلان المرتزق عبدالعزيز جباري المعيّن من قبل هادي نائباً لرئيس الوزراء وزير الخدمة المدنية أنه أمر جميع الوزراء ومحافظي المحافظات بسرعة موافاة الوزارة بكشوفات الرواتب لشهر ديسمبر 2016م لكافة الوحدات والمؤسسات والهيئات التابعة.
وتعني هذه الخطوة ليس عزم "حكومة المرتزق بن دغر" صرف رواتب موظّفي الدولة الذين يقدّر عددهم بـ 1,2 مليون في جميع المحافظات وإنما استمرار المغالطات والتمادي في تجويع الشعب اليمني في محاولة لاخضاعه والقبول بالمؤامرة السعودية التي تستهدف اليمن ووحدته وأمنه واستقراره، حيث نجد أن المرتزق بن دغر يشترط كشوفات رسمية للموظّفين لا تتضمّن أسماء عشرات الآلاف في القطاعين المدني والعسكري والأمني الذين تم تعيينهم منذ هذا التاريخ وحتى اليوم، أي أن هناك موظّفين سيتسلّمون رواتبهم، وآخرون لا.
ورغم كل تلك الوعود والتصريحات الكاذبة والتضليلية فإنه لم يتم حتى الآن اتّخاذ أي خطوة فعلية أو إجراء لتغطية رواتب الموظّفين في العاصمة صنعاء ومعظم محافظات الجمهورية، سواء بإرسال الأموال إلى صنعاء أو تحويل الرواتب إلى حسابات الموظّفين في البريد أو بنك التسليف التعاوني والزراعي.
وكان محافظ البنك المركزي محمد عوض بن همام قد اتفق مع الشركة الروسية على طبع نقد جديد بمبلغ 400 مليار ريال لإنهاء أزمة السيولة النقدية، إلا أن الخائن هادي منع الشركة من إتمام الاتفاق وإرسال الأموال إلى صنعاء ووضع يده عليها وحول مبالغ كبيرة الى جيبوتي لشراء عقارات له ولأولاده.
وكان مسؤول بارز في "حكومة المرتزق بن دغر" أكد أن جزءاً من المبالغ التي طبعت في روسيا سيذهب إلى العاصمة صنعاء وسيودع بمقر البنك المركزي اليمني.
وأكد المسؤول أن الإفراج الروسي عن المبالغ اليمنية جاء بعد اتفاق رعته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا يضمن أن لا تذهب كل المبالغ إلى "حكومة المرتزق بن دغر".
وأوضح المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أن "حكومة المرتزق بن دغر" طلبت ألا يكون هذا الاتفاق معلناً وأن تتولّى هي الحديث عن صرف الرواتب.
وقال المسؤول إن: الأموال التي طبعت في روسيا كانت جاهزة قبل أشهر، لكن آلية توزيعها حالت دون إيصالها إلى اليمن، مشيراً إلى أن الأمريكيين مارسوا ضغوطاً على "حكومة فنادق الرياض" فيما يخص توزيع هذه الأموال.
وأن المفاوضات بخصوص توزيع هذه الأموال المطبوعة، تضمّنت التزاماً من الطرفين المتحاربين في اليمن، ألا يتم استخدامها في عمليات قتالية.

«الفاو»: الأزمة الإنسانية في اليمن الأسوأ في العالم

صنعاء- "الميثاق"
نظراً لأن 14 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في اليمن التي تمزّقها الحرب والنزاعات، خصّص الاتحاد الأوروبي مبلغ 12 مليون يورو "12,6 مليون دولار" لدعم الجهود التي تبذلها منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" لمعالجة مشكلة الجوع المتزايدة في ذلك البلد.
وسيتم استخدام ذلك المبلغ في زيادة الوعي بحجم الوضع الراهن وتفادي تصاعد الأزمة، إضافة إلى تقديم الدعم الزراعي الفوري إلى أكثر من 150 ألف شخص لمساعدتهم على التحسين السريع لإنتاج الغذاء والتغذية.
وتلعب الزراعة في اليمن دوراً بالغ الأهمية في توفير الأمن الغذائي. وينطبق هذا بشكل خاص على سكان المناطق الريفية في البلاد حيث يتسبّب انعدام الأمن والعزلة في تقطّع وصول أشكال المساعدة الإنسانية لهم. ويمكن للمساعدات الزراعية أن توفّر الإغاثة الضرورية كما تلعب دوراً مهماً وحاسماً في معالجة المستويات العالية والمقلقة من سوء التغذية.
وقال ممثّل "الفاو" في اليمن صلاح حاج حسن: "تعد هذه الأزمة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث تتدهور مشكلة حصول الناس على الغذاء بسرعة، ويتعيّن البدء في اتّخاذ الإجراءات اللازمة بشكل عاجل. ومن شأن المساعدة التي قدّمها الاتحاد الأوروبي أن تقوي بشكل كبير قدرتنا على جمع البيانات المهمة حول الأمن الغذائي لنتمكّن من اتّخاذ إجراءات سريعة لتفادي تدهور الأزمة بشكل أكبر. كما أنها ستعزّز من الجهود الرامية إلى بناء صمود المزارعين ورعاة الماشية، وخاصةً النساء، من خلال مساعدتهم على زيادة قيمة إنتاجهم الزراعي".
كما سيدعم المشروع الأنشطة المدرّة للدخل، مثل تربية الدواجن المنزلية وإنتاج الألبان وتربية النحل. وسيحظى المستفيدون من هذه المساعدات بفرص لزيادة مصادر دخلهم عن طريق التعرّف على طرق تحسين أساليبهم الزراعية والصناعات الغذائية والتعبئة والتسويق.
وستتعرّف المجتمعات الزراعية على أنظمة الري الفعّالة والمناسبة للتخفيف من مخاطر ندرة المياه والجفاف وتغيّرات المناخ.. وسيضمن تركيب المضخّات التي تعمل بالطاقة الشمسية توفير الطاقة اللازمة لتوفير المياه للأسر المزارعة التي تعاني من نقص حاد في الوقود.
ويشمل دعم نظام الإنذار المبكّر تعزيز جمع وتحليل وإدارة بيانات التغذية والأمن الغذائي وترجمة التنبيهات إلى استجابات سريعة لأي أزمة ناشئة.
وتعمل "الفاو" في اليمن بشكل وثيق مع جميع الشركاء لتقديم دعم سبل العيش الزراعية الطارئة. وتساعد الجهود التي تبذلها المنظّمة على معالجة وضع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد وحماية سبل العيش الزراعية واستردادها، وتعزيز قدرات أكثر الأفراد المتضرّرين من السكان للتصدّي لهذه الأزمة.
وبالرغم من ذلك، هناك حاجة للقيام بأكثر من ذلك بكثير لتفادي أزمة الجوع المتفاقمة، إذ تحتاج منظّمة "الفاو" في عام 2017م إلى 48,4 مليون دولار للقيام بالتدخّلات الزراعية الطارئة لدعم سبل العيش الزراعية والتي ستقدّم العون لأكثر من 3 ملايين من الأشخاص الأكثر ضعفاً الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والتغذية في البلاد وذلك ضمن خطة الاستجابة الطارئة لسبل العيش.

الجبوبي: أصدرنا خلال 2016م مائة وثمانين ألف بطاقة شخصية وستين ألف شهادة ميلاد

«الميثاق»- فيصل الحزمي

كشف مدير عام الأحوال المدنية بأمانة العاصمة العقيد فضل الجبوبي ان الإدارة العامة ومكاتبها البالغة 21 مكتباً في امانة العاصمة أصدرت خلال العام الماضي2016م مائة وثمانين الف بطاقة شخصية وستين الف شهادة ميلاد.. وقال: ان الأحوال المدنية بأمانة العاصمة تصدر من (800- 1200) بطاقة شخصية يومياً..
وأضاف : تزداد الوتيرة في المواسم مثل بداية التسجيل في الجامعات اليمنية لان الاستقرار في أمانة العاصمة أكثر من أي محافظة أخرى.. وأشار إلى أن النازحين من المحافظات يتوجهون إلى العاصمة صنعاء لاستخراج البطاقة الشخصية أو شهادات الميلاد أو غيرها من الوثائق التي نوفرها للمواطنين، كونها أكثر أماناً من غيرها.
وأوضح الجبوبي ان فروع مكاتب الأحوال المدنية موزعة على كامل النطاق الجغرافي لأمانة العاصمة وتلبي احتياجات سكان من وثائق (شخصية وعائلية وشهادات ميلاد).
وعن آثار العدوان على عمل الأحوال المدنية قال الجبوبي ان الآثار انحصرت في تأخير استلام البطاقة بدلاً من يومين تصل في بعض الأيا م إلى أسبوع أو أكثر نتيجة عدم وجود الكهرباء العمومي وتشغيل الأجهزة وآلات التصوير الخاصة بإعداد وتجهيز الوثائق الشخصية بالطاقة البديلة لانجاز العمل ومواجهة طلبات الحصول على البطاقة الشخصية الذي تضاعف عما كان عليه قبل الحرب.
وتطرق الجبوبي الى تطلعات إدارة الأحوال المدنية في تطوير وتحديث للأجهزة والمعدات وتوفير النقص منها لمختلف المكاتب العاملة في الأمانة.. مؤكداً أن العمل في الاحوال المدنية عمل مؤسسي يتطلب تعاون الجميع وبحاجة الى إرادة سياسية لتنظيم وتحديث السجل المدني وربطه ببقية الخدمات لان عمل السجل المدني كبير يحتاج الى إمكانات كبيرة لتسهيل عملية الحصول على البطاقة الشخصية خلال ساعات بدلاً من الانتظار لأكثر من أسبوع وهذا يتطلب توفير آلات جديدة وتحديث وصيانة الحاسبات الالكترونية التي تعمل منذ سنوات.

لجنة لإعادة هيكلة بنك الإسكان

شكلت لجنة حكومية مكونة من مستشاري نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزارة الاشغال -السبت- لدراسة وضع بنك الاسكان ورفع التصور المناسب لتحديث هيكلة البنك وأنظمته المالية. جاء ذلك في لقاء عقده نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الدكتور حسين عبدالله مقبولي مع وزير الاشغال غالب مطلق كرس لمناقشة أوضاع بنك الاسكان.
وأكد الدكتور حسين مقبولي أن اعادة الاعمار ومواجهة الاضرار التي تسبب فيها العدوان السعودي، تتطلب اعادة هيكلة بنك الاسكان وتمكينه من مهامه وفق رؤية ورسالة جديدة ومن ذلك أتمتة انظمته على غرار كاك بنك، حتى يتسنى له الدخول في المسوحات المختلفة والاعمار والشراكة مع القطاع الخاص وفتح انظمة الايداعات والسحب.
وأكد على أهمية تحديد مديونية البنك وطريقة استيفائها، وهي المعضلة التي قيدت عمل البنك خلال الفترات الماضية.
من جانبه قدم وزير الاشغال العامة والطرق رؤية حول تطوير بنك الاسكان، وتفعيل المشاريع الاسكانية، إلى جانب الشراكة الوطنية مع القطاع الخاص لتنمية رأس مال البنك، وضرورة التحول في عمل البنك من الاقراض إلى استثمار وتنمية الموارد.